تخفيض واردات النفط العربي عندما يتحقق وان تسد هذا العجز عن طريق اللجوء الى مخزونها من الاحتياطي النفطي والذي تتراوح مقاديره بين حاجات شهرين الى ثلاثة أشهر من الاستهلاك كما بينا . ولكن هذا الاحتياطي له قيمة استراتيجية ولذا فانهـا قررت عدم مسه وابقائه لحالات الضرورة القصوى ، وكان لا بد لاوروبا اذن في هـذه الحالة وتحسبا لما سيكون عليه الوضع في المستقبل ان تلجأ لاجراءات التقشف لسد النقص الذي سيحصل في وارداتها من النفط العربي والذي بلغت أقصى نسبة له ٢٥ ٪ وذلك بالاضافة الى محاولة زيادة وارداتها ومن المصادر الاخرى غير العربية وزيـادة انتاجها من مصادر الطاقة المحلية البديلة مثل الفحم الحجري . ومن نماذج اجراءات التقشف التي اتخذت : منع سير السيارات خلال عطلة نهاية الاسبوع ، اغلاق محطات البنزين ايام السبت والاحد ، تقنين استهلاك البنزين وغيره من المحروقات واستعمال نظام البطاقات ورفع الاسعار ، تخفيض حرارة التدفئة عددا معينـا مـن الدرجات ، تخفيض الانارة في الشوارع واطفاء اللافتات المضيئة بعد ساعة معينة ، تخفيض سرعة سير السيارات ، تخفيض المخصصات من انواع الوقود ، اقفال المسارح مبكرا ... الخ (انظر مجلة ايكونوميست اللندنية ، عدد ١ ديسمبر ١٩٧٣ ، التي تورد كشفا بهذه الاجراءات التقشفية في كل بلد من البلدان الغربية)، وقد ترتب بالطبع على هذه الاجراءات التقشفية متاعب ومضايقات للافراد كما ان بعض شركات الطيران مثلا خفضت مـن رحلاتها الداخلية ، وخفضت بعض الشركات (العاملة في ميدان البتروكيماويات مثلا من طاقة الانتاج فيها بنسبة قليلة كما ان بعضها استغنى عن عدد محدود من عماله . وهذه كلها مضايقات لها تأثيرها على المواطنين كما أن لها بعض التأثيرات على النشاط الاقتصادي العام ، ولكن القول بانها دمرت الاقتصاد الغربي او الحقت به الاضرار الجسيمة وعرضته للمخاطر هو قول مبالغ فيه كما هو واضح ، ولو ان الاقتصـاد اوشك بالفعل على التعرض للخطر للجأت البلدان المعنية الى الاستعانة بمخزونها من النفط ولكنها لم تفعل الا ضمن أضيق الحدود وفي بعض هذه البلدان فقط بحيث يمكن القول بان هذا المخزون في مجموعه قد بقي على حاله تقريبا ولم يمس . وقد كان من الممكن ان يكون الوضع اسوأ بكثير لو تواصل التخفيض في صادراتنا بنسبة ٥ ٪ شهريا بعد وصوله الى ٢٥ ٪ ونستمر ذلك بضعة أشهر أخرى .

٥ ــ الصورة الحقيقية للوضع الذي نشأ بالفعل تتمثل اذن في انه لم يحدث مجاعة نفطية في بلدان اوروبا الغربية مع ما كان سيترتب عليها من نتائج مدمرة للاقتصاد . ومن أجل التعرف على الاثار الحقيقية التي ترتبت بالفعل على اجراءاتنا النفطية لا بد من التمييز بين **ثلاث فئات** من بلدان اوروبا الغربية نظرا لاختلاف الاثار من فئة لاخرى : وهذه الفئات هي فئة البلدان «الصديقة» فئة البلدان المعادية ولا تشمل الا هولندا، وفئة البلدان الاخرى المتبقية والتي تعتبر من البلدان المحايدة .

ــ فئة **البلدان الصديقة** شملت في البداية كلا من فرنسا وبريطانيا اللتين اعتبرتـا كذلك منذ وقت مبكر بعد اتخاذ الاجراءات النفطية وذلك نظرا لمواقفها المتوازنة والمواتية للقضية العربية وتفهمها الافضل للموقف العربي ، وقد اتسعت هذه الفئـة لتشمل اسبانيا ثم اضيفت اليها مؤخرا بلجيكا . وبالنسبة لهذه البلدان فان دولنا المنتجة تعهدت بتأمين كافة احتياجاتها من المواد النفطية . ولذا فان هذه البلدان لا تتأثر الان بشكـل ملموس من اجراءاتنا النفطية . والاجراءات التقشفية الاحتياطية المختصة التي اتخذتها فرنسا تكاد تكون رمزية (وقد صرح مؤخرا البان شالاندون ، وزير الصناعة الفرنسي السابق ، بأن فرنسا ، نظرا للتموينات النفطية التي وعدتها بها البلاد العربية ومخزونها من النفط ، تستطيع ان تصمد اكثر من ثلاث سنوات دون اي تخفيض في استهلاكها) .